ملحق شهري

العربي الجديد

فلسطين

الأحد **27** ديسمبر/ كانون الأول 2020 م 12 جمادى الأول 1442 هـ □ العدد 66 السنة السابعة
Sunday **27** December 2020

مسار

سياسات الاحتلال الإسرائيلي تكبّل الاقتصاد الفلسطيني [3.2]

قضية

فلسطينيو سورية: نكبة ثانية تفتيت سوسيولوجيا اللجوء [5.4]

مقابلة

مها كركبي: كورونا داهم مجتمعاتنا المهمّشة في الداخل [7.6]

تقوم إسرائيل بتدمير منهجي للفلسطينيين بكل جوانب الحياة (مجدي فتحي/Getty)

في غياب الاقتصاد الفلسطيني الذاتي

حيّان جابر

ينعكس الوضع الفلسطيني السياسي والجغرافي المقسم والخاضع للاحتلال على الوضع الاقتصادي كذلك، لذا يصعب الحديث عن اقتصاد فلسطيني قائم بذاته في أي من التجمعات الفلسطينية العديدة، بما فيها مناطق سلطتي الضفة وغزة. كما يستحيل التحدث عن حلول فلسطينية تعنى بمعالجة الصعوبات والمشاكل الاقتصادية التي تعصف بالتجمعات الفلسطينية بمعزل عن الرؤى والبرامج السياسية ونوعا ما الاجتماعية أيضا. حيث تكثر العوامل التي تتحكم بظروف وأوضاع الفلسطينيين الاقتصادية وبإمكانيات المؤسسات والدوائر الرسمية الفلسطينية بشقيها السلطوية في الضفة وغزة من ناحية، ودوائر منظمة التحرير من ناحية ثانية، فغالبية هذه العوامل خارجية لا يملك الجسم الرسمي الفلسطيني إمكانية التحكم بها أو حتى التنبؤ بها، من دور وتوجهات وقدرات وكالة الأونروا، والمنح الخارجية الأوروبية والعربية والأميركية، وقرارات وممارسات سلطة الاحتلال الصهيوني تجاه المناطق والشعب الفلسطيني وكذلك تجاه الأموال الفلسطينية الرسمية والفردية على حد سواء.

فنحن في وضع استثنائي في تعقيده من حيث سيطرة قوة استعمارية غير تقليدية، لا تسعى إلى نهب ثروات البلد عبر استغلال قدراته البشرية، بل عبر إفراغ البلد من سكانه الأصليين واستبدالهم بمستوطنين جدد وعمالة خارجية رخيصة أحيانا، والعمل على تدمير أي نواة اقتصادية فلسطينية يمكن البناء عليها لتشييد اقتصاد فلسطيني واضح المعالم. فالصهيونية لا تسعى إلى دمج الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها الذاتي، حتى لو حقق لها ذلك مصالح اقتصادية كبيرة، بل يعنيها القضاء على ملامح هذا الاقتصاد الأولية والبسيطة، كتجزئة الأسواق المحلية عبر الحواجز والمستوطنات وجدار الفصل. وسلب المجتمع الفلسطيني جميع الوسائل الإنتاجية الضرورية لأي عملية إنتاجية بما فيها الطبيعية منها، كالأرضي الصالحة للزراعة أو حتى الرعي، من خلال سيطرة المستوطنين عليها مباشرة أو عبر دورية اعتداءاتهم التي تحول دون العمل فيها، وعبر عزلها عن التجمعات السكنية الفلسطينية. وأيضا من خلال احتجاز المواد الأولية الرئيسية للعمليات الإنتاجية، بما فيها المياه التي تمثل محور الإنتاج الزراعي والرعوي وعنصرا أساسيا في العديد من الصناعات البسيطة.

أي هناك عملية تدمير صهيونية منهجية تستهدف الفلسطينيين من الناحية الاقتصادية أيضا، لا تقابلها أي استراتيجية فلسطينية رسمية مقاومة، إذا ما استثنينا عبارات القيادة التقليدية، من قبيل صمود الشعب الفلسطيني، ودعم صمود الشعب، فهي مجرد جمل مفرغة من أي مضمون حقيقي للأسف، بل يصح القول إن التوجهات الرسمية الفلسطينية تساهم في إضعاف مقومات الصمود الشعبي، وتسهل على الصهيونية تحقيق أهدافها شبه المعلنة وأحيانا المعلنة في تقويض الاقتصاد والوجود الفلسطيني، ولا سيما بعد توقيع اتفاق أوسلو واتفاقية باريس الاقتصادية، التي منحت الدولة الصهيونية إمكانية خنق مناطق السلطة الفلسطينية بكل يسر وسهولة، كما شهدنا نسبيا في الأشهر القليلة الماضية.

لكن وبعيداً عن عبارات المزاودة الفارغة، علينا تحليل ظروفنا الذاتية والموضوعية المتمثلة بغياب القطب العالمي التحرري الداعم لقضايا الشعوب بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وفي سيطرة قوة استعمارية عنصرية إحلالية على أرض فلسطين مدعومة من مجمل المنظومة العالمية، وفي توزع وتشتت الشعب داخل وخارج الوطن، وفي هزالة الجسم السياسي الفلسطيني وانفصاله عن الشعب الفلسطيني ومتاجرته بحقوقه التاريخية الشرعية، من أجل تبني رؤية اقتصادية متناسقة معها ومتدرجة في تناميها وتطورها وفق قدرتنا على تطوير العامل الذاتي وإنضاجه، لكنها بحدها الأدنى رؤية نضالية تسعى إلى مواجهة الواقع الذي يفرضه الاحتلال الصهيوني، تنطلق من جملة من المحددات الأساسية، أهمها طي صفحة التربح من القضية ومن العمل الوطني، عبر ضبط رواتب موظفي السلطة والمنظمة والفصائل ذوي المناصب العليا والقيادية من أصحاب الدخل المرتفع وسحب المميزات الخاصة بهم ذات الطابع المالي والخدمي، وتحرير المؤسسات الوطنية من هيمنة الفصائل والقوى السياسية عليها وتحويلها إلى مؤسسات مستقلة عن الجسم السياسي الفلسطيني ذات طابع تخصصي بحت، تدار من قبل مختصين مستقلين ومنتخبين من ذوي الاختصاص ذاته بغض النظر عن أماكن وجودهم، ما يساهم في تحويلها إلى دوائر منتجة ورافدة للعمل الوطني بدلا من واقعها الحالي القائم على المحسوبية والمحاصصة والتربح غير المباشر. ثم لا بد من العمل على تعزيز المشاريع الاقتصادية الفلسطينية الإنتاجية وغير الإنتاجية داخل وخارج فلسطين وفق القدرة والإمكانية البشرية والمالية، بغرض خلق فرص عمل نزيهة تستوعب العمالة الفلسطينية العاطلة من العمل، وتساهم في تسويق المنتجات الفلسطينية الأخرى المنتجة داخل فلسطين أو خارجها، وهو ما يعمل على خلق دورة اقتصادية فلسطينية معولمة، يمكن البناء عليها مستقبلا كي ترفد العمل الوطني ماليا بدلا من الاعتماد المفرط وشبه الوحيد على المساعدات والتمويل الخارجي، الممنوح من أطراف نعلم جيداً مدى دعمها وتوافقها مع المشروع الصهيوني، وبشرط أن لا يشكل هذا الدعم خطرا على استمرار المشاريع وضمان استمرار دورها في دعم وإنعاش أوضاع الفلسطينيين العاملين والمتعاملين معها. فهذه خطوات متاحة وغير خاضعة للسيطرة الصهيونية والدولية بشكل كامل، لكنها خطوات ضرورية لتمكين الشعب الفلسطيني من مواجهة مصاعب الحياة مستقبلا، والحد من الهيمنة الصهيونية والدولية على القرار الفلسطيني الرسمي.

سياسات الاحتلال تكبّل الاقتصاد الفلسطيني

ليس بجديد القول إن دولة الاحتلال، ومن خلال بروتوكول باريس الاقتصادي، ثبتت تحكمها في جميع المفاصل الأساسية للاقتصاد الفلسطيني لتكون لها السيطرة على جميع مناحي الحياة الفلسطينية وبغض النظر عن التقسيم السياسي للأراضي الفلسطينية

وجيه العيسه

منذ احتلال إسرائيل لأراضي الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة في العام 1967، عملت هذه السلطات على تكريس اقتصاد هذه الأراضي لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي الذي أخذ ينمو بشكل ملحوظ، وأصبحت حكومة الاحتلال تتحكم بجميع المنافذ والمعابر والبنى التجارة والاقتصاد وسياسات التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى التضييقات المستمرة على أي محاولة تنموية في الأراضي الفلسطينية، وعملت على قطع جميع الروابط مع اقتصاديات العالم العربي، وخاصة الأردن، بحيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعاً هشاً للاقتصاد الإسرائيلي ومعتمداً كلياً على دولة الاحتلال.

ليست صدفة أنه ما أن انتهت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1993)، بما أحدثته من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، حتى كانت اتفاقية أوسلو التي وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل قد صممت بالشكل المطلوب لإعادة تكريس احتلال الأراضي الفلسطينية والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية بشكل جديد ومغلف بعبارات جميلة عن السلام التاريخي ومعتمدة على موافقتنا كفلسطينيين وموافقة ممثلنا الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية، وبالنتيجة أعادت هذه الاتفاقية صياغة العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي على أسس جديدة قديمة بحيث أبقت على الإجراءات والقوانين والأوامر العسكرية في خدمة السيطرة الاحتلالية على المفاتيح الأساسية التي تمنع التحرر السياسي والاقتصادي وتحافظ على التبعية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي وبأقل كلفة ممكنة، وهذا الوضع الذي ما زالت تتمتع به سلطات الاحتلال الإسرائيلية. وعلى عكس كل التنظيرات السابقة، فقد أصبحت السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية أقل كلفة مما لو بقيت تحت السيطرة الاستعمارية التقليدية لما قبل إنشاء السلطة الفلسطينية.

وليس بجديد القول إن دولة الاحتلال، ومن خلال بروتوكول باريس الاقتصادي، ثبتت تحكمها في جميع المفاصل الأساسية للاقتصاد الفلسطيني لتكون لها السيطرة على جميع مناحي الحياة الفلسطينية. وبغض النظر عن التقسيم السياسي للأراضي الفلسطينية (أ، ب، ج)، وأثره الاقتصادي والديمغرافي والتوسع الاستيطاني والحل المرحلي التدريجي للانسحابات الإسرائيلية الشكلية، لم يتغير من الواقع السابق لاتفاقية أوسلو الكثير، وحافظت دولة الاحتلال على هيمنتها ومنعت تطور الاقتصاد الفلسطيني بعيدا عن الاقتصاد الإسرائيلي، ما مكنها من السيطرة على كافة المعابر والحدود مع العالم الخارجي ومراقبة دخول وخروج السلع والخدمات والمواد الخام، بالإضافة إلى ما تم الاتفاق عليه من ترتيبات مالية متعلقة بأموال المقاصة الضريبية وحق إسرائيل في جباية الضرائب على السلع والخدمات القادمة أو الضريبة المضافة الموحدة (بحيث لا تقل نسبتها في الأراضي الفلسطينية عنها في إسرائيل باكثر من 1%). ورغم أن الاتفاقيات الموقعة نصت على أن تنتهي المرحلة الانتقالية في غضون خمس سنوات، ولكنها للأسف ما زالت تحكم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ ربع قرن.

وقد جرت الكثير من المتغيرات خلال كل هذه السنوات منذ إنشاء السلطة الفلسطينية وحتى اليوم، بحيث نشأ نظام سياسي جديد عبر عن نفسه في قدوم الهيئات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وإنشاء المؤسسات التشريعية والتنفيذية الأخرى، مثل المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية، وتمت صياغة العديد من التشريعات والقوانين الجديدة وخاصة المتعلقة بالاقتصاد منها، وتم التأكيد على تبني اقتصاد السوق كأساس للسياسات الاقتصادية المحلية دون النظر إلى التبعات الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذا النهج، وتم إنشاء قطاع حكومي ببروقراطي متضخم، وفي الوقت نفسه ظهرت العديد من القطاعات التي لم تكن موجودة قبل قدوم السلطة الفلسطينية، كالبنوك وقطاع الاتصالات والإنترنت وغيرها، حيث ظهرت العديد من الشركات والخدمات الجديدة، مثل شركات التأمين وشركة جوال، ودخلت البنوك التي وصل

> **السلطة الفلسطينية لا تسيطر على الحدود وبالتالي لا يمكنها السيطرة على دخول وخروج البضائع والخدمات والمواطنين بدون الموافقة الإسرائيلية**

عددها إلى حوالي 16 بنكاً تعمل في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى شركات الاستيراد والتصدير الخارجي سواء من إسرائيل أو عبرها، والتي تم تشجيعها من قبل السلطة الفلسطينية باعتبار أن عوائدها من الضرائب سريعة ومضمونة، في حين أن ذلك أثر وبشكل كبير على القطاعات الإنتاجية وأدى إلى تراجعها. ومنذ ذلك التاريخ لم تظهر في الاقتصاد الفلسطيني أي قطاعات إنتاجية أو صناعية جديدة، وبقيت الصناعة المحلية تساهم في أقل من 8% من الاقتصاد الفلسطيني، وبالمقابل ارتفع حجم الاقتصاد الخدماتي وغير المنتج نتيجة دخول قطاعات جديدة كأحد نتائج اتفاقية أوسلو، ما ساعد في إعطاء الاقتصاد الإسرائيلي ميزة التحكم في تفاصيل الاقتصاد الفلسطيني.

من هنا يمكن القول إنه بعد 53 عاما على الاحتلال الإسرائيلي ومرور ربع قرن على اتفاقيات أوسلو وما تلاها من اتفاقيات والتي سمحت بتأجيل الاتفاق على عدد من القضايا الأساسية الهامة لبناء الدولة الفلسطينية وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والخلاص من الاحتلال والسيطرة الكاملة على الموارد بكل ما فيها، سمح تأجيل هذه الأساسيات في استمرار الاحتلال وسياساته التوسعية والعنصرية.

فما زال الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على 62% من أراضي الضفة الغربية (منطقة ج)، بشكل كامل سياسياً واقتصادياً وقانونياً، وبما يتوفر من مصادر طبيعية ولا يتم أي إجراء إلا بموافقة الإدارة المدنية المسؤولة عن سياسات الاحتلال في هذه المنطقة تحت مسمى يهودا والسامرة، وما زالت تستخدم هذا الاسم إلى الآن، وهذا يعني السيطرة الكاملة على المصادر الطبيعية المتوفرة في هذه المناطق والتحكم في الأراضي من خلال سياسات الاستيطان وبناء المستوطنات وشق الطرق الالتفافية على حساب أراضي المواطنين الفلسطينيين والتضييق على حياتهم ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم، ما ينعكس سلبا على الإنتاج الزراعي خاصة، ويقلص المساحات المتوفرة لاستخدام المزارع الفلسطيني، وبالتالي يجبر الفلسطينيين على شراء المنتجات الإسرائيلية.

وفي قطاع غزة ما زالت إسرائيل تحاصر القطاع بشكل كامل وتمنع تواصله مع العالم الخارجي بدون موافقتها، وتتحكم بكل ما يدخل أو يخرج، سواء من البضائع والخدمات أو المواطنين، وقامت بتقليص مساحات الصيد البحري بنسبة 85%، وهو ما يعيق تطور هذا القطاع الحيوي، وكذلك تقليص المساحة الممكنة للزراعة إلى 50%، وهذه القطاعات تعتبر أساسية لحياة المواطنين وتطور اقتصادهم في قطاع غزة.

كما يسيطر الاحتلال على آبار المياه ويحظر على الفلسطينيين حفر الآبار أو السيطرة على المياه المتوفرة في الأراضي الفلسطينية، بما فيها الواقعة في المنطقة المسماة أ، والتي من المفترض أن تكون تحت سيطرة السلطة الفلسطينية بموافقة إسرائيلية، ما يحد من قدرة السلطة الفلسطينية على تطوير باقي القطاع الحيوي لحياة المواطنين وللقطاع الزراعي أيضاً. كما أن سياسات الاستيطان التي تقضم الأراضي الفلسطينية من خلال بناء الجدار العازل المبني على الأراضي التي من المفترض أنها جزء هام من أراضي الضفة الغربية وبلغ طوله حوالي 700 كم، والذي بني 85% منه داخل أراضي الضفة الغربية المحتلة في العام 1967، بالإضافة إلى الطرق الالتفافية، التي يمنع على الفلسطينيين الاستفادة منها، ما يؤثر على القدرة على التنقل والحركة، سواء للمواطنين أو السلع والخدمات، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل فيها، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وهذا طبعا بالإضافة إلى القيود المفروضة على الحركة داخل الأراضي الفلسطينية، سواء بين المدن الفلسطينية في الضفة الغربية أو بين الضفة الغربية ومدينة القدس، والتي يحظر على الفلسطينيين دخولها، وكذلك الإغلاق المتواصل على قطاع غزة ومنع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنوات الانتفاضة الأولى، وهو ما يشكل عبأ إضافيا على الاقتصاد الفلسطيني ويمنع أي تطور طبيعي، ويتم التعامل مع هذه المناطق كوحدات منفصلة عن بعض وبإجراءات وشروط مختلفة، وأدى هذا إلى هدم العديد من الصناعات والأعمال وحدد اتجاهات الاقتصاد الفلسطيني وأبقاه تابعا للاقتصاد الإسرائيلي.

ولم تسلم الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية من الاعتداءات الاحتلالية، والتي بدأت من هبة النفق في العام 1996 وما تلاها من هدم للبيوت والإغلاقات للمناطق وتدمير للبنية التحتية وغيرها، وتكرر ذلك في السنوات اللاحقة في العام 2000 و2002 ومنع العمل ووضع الحواجز التي فصلت كل المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية بعضها عن بعض وعزلها بشكل تعسفي، وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى انتقال المواطنين للسكن في مناطق أخرى، بما يحمله ذلك من تكاليف وأعباء اقتصادية واجتماعية، وأدى ذلك إلى تمركز العمال والوظائف في مدينة رام الله، التي أصبحت تمثل المركز الرئيسي والحيوي للسلطة الفلسطينية، وبالمقابل أدى إلى إفراغ الكثير من المناطق الأخرى من النشاطات الاقتصادية وتهميشها ومنع تطور اقتصادها، وخاصة في مجال الزراعة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

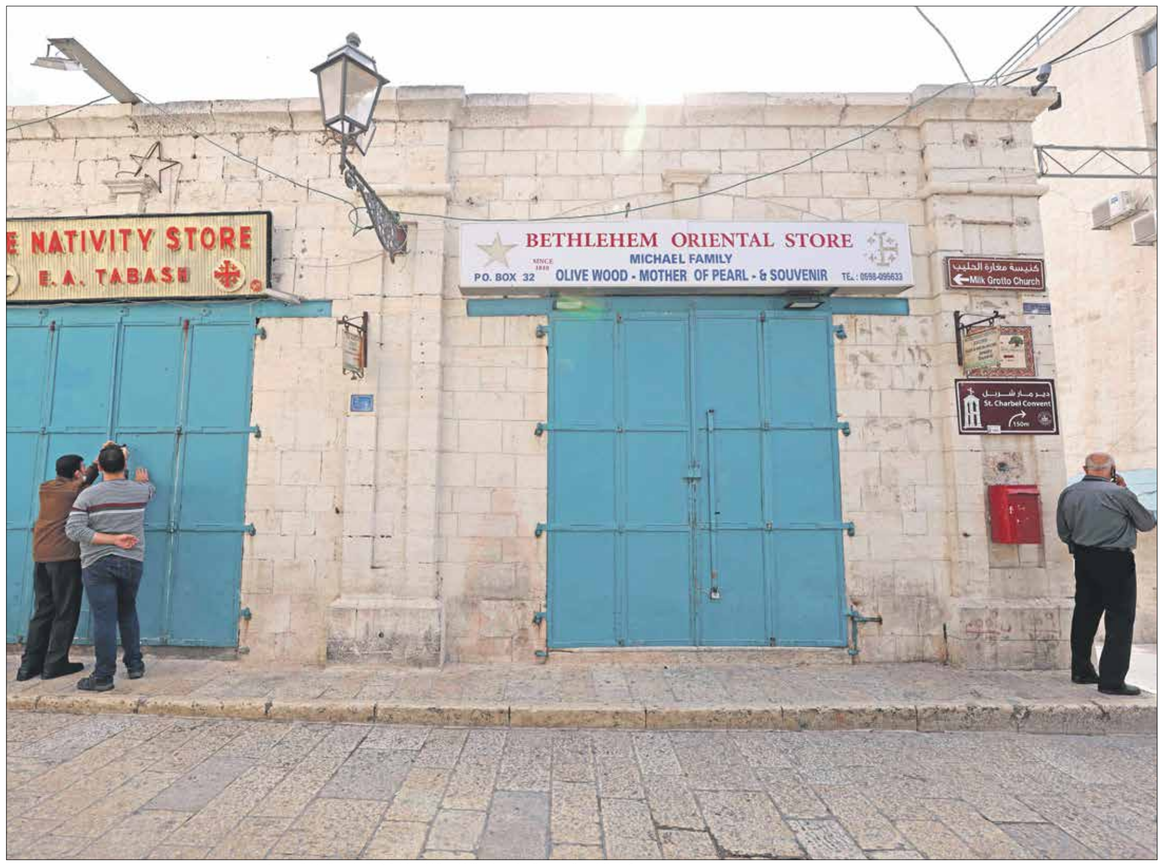

كورونا ضرب الموسم السياحي في الأراضي الفلسطينية (إيمانويل دونالد/فرانس برس)

لا سيطرة على الحدود

لا تسيطر السلطة الفلسطينية على الحدود، وبالتالي لا يمكنها السيطرة على دخول وخروج البضائع والخدمات والمواطنين بدون الموافقة الإسرائيلية، التي تعتمد حينما تتوافق مع المصالح الإسرائيلية، وهذه السياسة الإسرائيلية تضع العراقيل لتعيق الوصول إلى الأسواق الخارجية، وخاصة إلى العالم العربي، ويمنع استيراد البضائع والخدمات من العالم الخارجي والعربي خاصة بشكل مباشر، وهذا يدمر القاعدة الإنتاجية ويؤدي إلى فقدان السيطرة على الأراضي والمياه والمصادر الطبيعية الأخرى وسياسات الإغلاقات المستمرة للمناطق الفلسطينية والعزل الكامل لمدينة القدس العربية تحت ذريعة الأمن، دون أن نتجاهل أثر الحصار الكامل على قطاع غزة منذ العام 2007 وحرمانه من التواصل مع باقي أجزاء الوطن، وأخيراً فصل الاقتصاد الفلسطيني عن محيطه العربي والعالمي وإبقاؤه تحت سيطرة الاحتلال، وهذا انعكس سلبا على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فلسطينيو 48 وكورونا... فيروس العنصرية

رامي منصور

كشفت أزمة فيروس كورونا المستجد واقع أزمات وضعف المجتمع الفلسطيني في إسرائيل على عدة مستويات: ضعف حضور وتأثير القيادات السياسية والبلدية مجتمعيًا، لأنها بالحقيقة لا تملك الكثير من أدوات التأثير واتخاذ القرارات؛ انعدام المؤسسات المجتمعية القطرية والبلدية لمواجهة أزمات مثل فيروس كورونا، مؤسسات صحية واجتماعية واقتصادية أو حتى شبابية تطوعية حقيقية؛ وغيرها.

كان وقع أزمة فيروس كورونا مضاعفًا على الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل نتيجة سبعة عقود من العنصرية والتمييز في كافة المجالات، إذ أظهر تقرير إحصائي نشره موقع «عرب 48»، أنّ نسبة وفيات اليهود في إسرائيل جراء الإصابة بكورونا أعلى من النسبة في المجتمع العربي بـ1,6 مرة، لكن هذا الوضع نابع من أن نسبة المسنين اليهود أعلى من العرب. وأوضح التقرير أن هذا الوضع ينقلب لدى التمعن في معطيات الوفيات بين الفئات العمرية 0 – 69 عاما وفوق 70 عاما، حيث نسبة المتوفين العرب جرّاء كورونا أعلى بـ1,8 – 1,9 مرة عن نسبة الوفيات لدى اليهود.

الواقع المأساوي نتيجة التدهور الاقتصادي وتراجع مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة التي وصلت في أكبر المدن الفلسطينية داخل إسرائيل، الناصرة، في الموجة الأولى إلى خمسين في المئة (30 مليون شيكل كتعويضات تعهدت بها الحكومة لبلدية الناصرة، لم تصل بعد، على الرغم من أن إيلات وطبريا حصلتا عليها)، فيما بيّن استطلاع للرأي أجراه «اتحاد الطلاب الجامعيين في إسرائيل» ونُشر في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أن 52% من الطلاب العرب الجامعيين يفكّرون في ترك التعليم إثر الأزمة الاقتصادية وإغلاق أماكن العمل وغياب منح مالية للطلاب.

ونسبة الطلاب الذين يدرسون إمكانية تعليق التعليم عند العرب هي الأعلى، مقارنة بالطلاب عمومًا (24% - أي ما يساوي 75 ألف طالب)، وبالطلاب الحريديّين (25%).

في موازاة هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب، ارتفعت نسب العنف وجرائم القتل في البلدات الفلسطينية في إسرائيل، وبلغت هذا العام نحو مئة جريمة قتل، فيما بلغت خلال العام الماضي نحو تسعين جريمة قتل.

سياسيًا، استغلت السلطات الإسرائيلية الجائحة لـ«تطبيع» علاقة المواطنين الفلسطينيين بالأجهزة الأمنية، فانتشر جنود الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي في كافة البلدات العربية، وباتت مشاهد تجوّلهم في الأزقة والشوارع بزيهم العسكري أمرًا منتشرًا، بحجة مساعدة المواطنين وتقديم المساعدات الغذائية، والإشراف على عملية فحوصات كشف كورونا (محطات درايف إن)، بالإضافة إلى تجول سيارات عسكرية مع مكبرات تحث المواطنين في هذه البلدات على الالتزام بالتعليمات الوقائية وإجراء فحوصات تشخيص الإصابة بالفيروس.

وتعوّل وتروج المؤسسة العسكرية على أن هذا المستجد زاد من عدد الملتحقين الشبان الفلسطينيين مواطني إسرائيل بالجيش وتحديدا للجبهة الداخلية، وهو ما يؤكد أن هدف انتشار جنود الجبهة الداخلية هو استغلال الأزمة الصحية لأهداف سياسية وهي تدجين الشبان الفلسطينيين وإلحاقهم بالمؤسسة الأمنية والعسكرية.

وعودة على بدء؛ حصل كل ذلك فيما بدا المجتمع الفلسطيني بلا مؤسسات جماعية أو أطر قومية لحالات الطوارئ، مجتمع غير منظم بالمرة، اللهمّ إلا هيئة مستحدثة، هي الهيئة العربية للطوارئ، التي أسستها لجنة المتابعة واللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية وجمعية الجليل للبحوث الصحية، وقد أبلت بلاءً حسنًا في الموجة الأولى، وكانت على مستوى عال من المهنية والثقة الجماهيرية، لكنها كادت تندثر بسبب خلافات حزبية وصراعات نفوذ بين الجهات السياسية المؤسسة لها، لكنها عادت واستعادت بعضًا من حيويتها في الموجة الثانية.

أمام السياسات العنصرية الإسرائيلية حتى في ظل أزمة صحية طويلة، تبرز الحاجة الملحة والوجودية لتنظيم المجتمع الفلسطيني في إسرائيل على كافة المستويات في أطر قومية، صندوق قومي ومؤسسات رعاية اجتماعية وصحية، وهيئات اقتصادية تنموية وغيرها. لأنّ الفيروسات ليست عنصرية بتكوينها الجيني، لكنها عندما تتحول إلى أزمة صحية مستمرة في دولة قائمة على التمييز القومي، فإن الفيروس حتمًا سيتحول إلى فيروس عنصري، ولقاح هذا الفيروس يكون بالبناء الذاتي القومي المجتمعي، بالعمل المؤسساتي المنظم والمهني، والتخطيط طويل الأمد بدلًا من إدارة الأزمات، وهذا هو امتحان أيّ قيادة بالعالم، وجود رؤية شاملة وليس تحويل السياسة إلى مناورات برلمانية وخطب فيسبوكية شعبوية.

قطاع غزة... أزمات اقتصادية خانقة

مع انتشار فيروس كورونا في قطاع غزة بنسب عالية، يكون القطاع قد دخل في حالة كارثية من الانهيار الاقتصادي على الصعد كافة، وفقدان المئات من السكان لمصدر قوتهم اليومي

عزيز حمدي المصري

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر/ أيلول 2000، وقطاع غزة يعاني من أزمات اقتصادية خانقة بفعل العدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ضمن إجراءاته لوقف الانتفاضة الفلسطينية، وصولا إلى فرض الحصار الشامل على قطاع غزة بعيد الانتخابات الفلسطينية العامة في يناير 2006، والتي أفضت إلى فوز حركة حماس بالمجلس التشريعي وتشكيل الحكومة العاشرة، ومن ثم الدخول في أتون الانقسام الفلسطيني الداخلي بسيطرة حركة حماس بالقوة العسكرية على قطاع غزة وطرد السلطة الفلسطينية من القطاع، ليدخل القطاع في حالة من الحصار الشامل على مختلف مناحي الحياة، عدا عن الانقطاعات المتواصلة للتيار الكهربائي وإغلاق المعابر وارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة. وزادت معاناة قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل في أعوام 2008-2009 و2012 و2014، إذ عانى من خسائر اقتصادية فادحة أنهكت القطاع الاقتصادي المتهالك بشكل كامل ومأساوي، عدا عن بطء عملية إعادة إعمار القطاع، وربط الحكومة الإسرائيلية أي انفراجة تجاه القطاع بالإفراج عن جنودها الأسرى لدى حركة حماس ونزع سلاحها. كما ساهم الانقسام الفلسطيني الداخلي بين قطاع غزة والضفة الغربية، من الأزمات الاقتصادية المتلاحقة بالقطاع، مثل تحويل أموال المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي للسلطة الفلسطينية مما فيها الضرائب المحصلة من معابر قطاع غزة، بحكم أن السلطة الفلسطينية هي الإطار الرسمي والشرعي الوحيد المعترف به دولياً. وأخيراً مع انتشار فيروس كورونا في قطاع غزة بنسب عالية، يكون القطاع أمام انهيار الاقتصادي على الصعد كافة، وفقدان المئات من السكان لمصدر قوتهم اليومي، وسط انعدام سبل الكفالة الاجتماعية والضمان الاقتصادي للسكان.

السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة

تتمحور السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة باتباع نظرية «إبقاء الرأس فوق الماء» وهي النظرية التي وضع أسسها وزير الدفاع السابق أفيغدور ليبرمان، وهي إمداد القطاع مما يكفي بالحد الأدنى فقط اللازم لبقاء حكم حركة حماس في القطاع. كما تساعد وتسهل دخول المنحة القطرية للقطاع بين الحين والآخر مما يخدم سياسة التهدئة في غلاف غزة، ضمن السياسة الخاضعة لنظرية إبقاء الرأس فوق الماء، وهي ذات السياسة التي تتبع من الجانب المصري الذي سمح بدخول البضائع التجارية إلى القطاع عبر معبر رفح الحدودي الذي تسيطر عليه حركة حماس، وبالتالي تعود عوائد ضرائب هذه البضائع إلى حكومة حركة حماس في القطاع مما يساعدها في إدارة الشؤون العامة في القطاع ورواتب موظفيها.

وتربط الحكومة الإسرائيلية أي انفراجة اقتصادية في قطاع غزة بمدى استجابة حركة حماس لمطالب الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن الجنود الإسرائيليين لدى الحركة ونزع سلاحها بالكامل، وأحيانا المطالبة بنزع سلاحها الصاروخي فقط. وهذا ما ترفضه حركة حماس بالمطلق، ما أدى بالحكومة الإسرائيلية في عديد المرات إلى تشديد الحصار على القطاع باتخاذ خطوات قاسية منها منع الصيد وتقليل مساحته، وإغلاق المعابر الحدودية مثل معبر كرم ابوسالم وناحل عمز شرقي القطاع وتقييد دخول بعض السلع للقطاع وتحديد عدد الشاحنات الواردة والصادرة من القطاع وإليه، ومنع إدخال المنحة القطرية وتأخيرها، مما يسبب في بعض الأحيان حدوث تصعيد عسكري وأمني بين الطرفين.

الانقسام الفلسطيني وإجراءات السلطة

يعود جزء كبير من أزمات قطاع غزة الاقتصادية إلى حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي والإجراءات التي اتخذتها السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه قطاع غزة.

بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية سلسلة من الإجراءات تجاه موظفي السلطة الفلسطينية المستنكفين منذ سيطرة حركة حماس العسكرية على القطاع صيف 2007، إجراءات السلطة التي جرى تنفيذها في أيار 2018، بدأت بسلسلة من التقاعد لعدد كبير من موظفي أجهزة الأمن، وتبع ذلك أيضا تنفيذ قانون التقاعد المالي على مئات من موظفي السلطة، وخصم ما يقرب من 20 – 30 % من رواتب الموظفين التقاعدية، في إجراءات قيل إنها لإجبار حركة حماس على إنهاء انقلابها في قطاع غزة وإجبارها على إتمام المصالحة، وذلك عن طريق تقليل النفقات الذاهبة إلى السوق من خلال رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة.

رغم تأثير هذه الإجراءات على حركة السوق والأموال، إلا أن حركة حماس لم تتأثر بشكل كبير بهذه الإجراءات، بل من دفعوا ثمنها هم موظفو السلطة الفلسطينية الذين أصبحت رواتبهم لا تكفي قوت يومهم إضافة إلى قيام البنوك بخصم كامل الأقساط المتراكمة على موظفي السلطة. عدا عن تأخير دفعات مستحقات الشؤون الاجتماعية للأسر الفقيرة والتي تصرف من مالية رام الله، حيث أصبحت تصرف ثلاث دفعات في السنة الواحدة بدل أربع دفعات كما كانت في السابق تحت حجج واهية منها تأخير الدعم الأوروبي ونقص الميزانية لدى السلطة الفلسطينية.

> **تتمحور السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة باتباع نظرية «إبقاء الرأس فوق الماء»**

هذه الإجراءات زادت من معاناة السكان في قطاع غزة، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض القيمة التسويقية في القطاع، عدا عن قلة رواتب موظفي حكومة غزة نتيجة قلة الموارد لدى حركة حماس في إدارة القطاع.

ومع أزمة عدم استلام أموال المقاصة في بداية هذا العام رداً على تبني الحكومة الإسرائيلية لسياسة الضم وفرض السيادة في الضفة الغربية، قللت السلطة الفلسطينية رواتب موظفي السلطة في قطاع غزة إلى النصف، بمعنى أنه حصل موظفو السلطة على نسبة 50% من نسبة الراتب 70%، فيما صرفت في الضفة الغربية لموظفي السلطة الفلسطينية نسبة 50% من إجمالي الراتب 100%.

ورغم الوعود المتكررة من الحكومة الفلسطينية وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، بمعالجة هذه القضايا إضافة لقضايا التنظيم في القطاع، إلا أن كل هذه الوعود لم تترجم حتى اللحظة على أرض الواقع. إذ تشكل رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة مصدراً أساسيا للأموال وحركة السوق والتجارة في ظل الحصار المفروض على القطاع منذ 13 عاماً. ومن شأن هذه الخصومات تقليص إيرادات الضرائب التي تجمعها حماس في غزة، والتي تستخدمها لسداد أجور 40 ألف موظف قامت بتعيينهم في القطاع منذ العام 2007.

ويعتمد أكثر من نصف سكان غزة على المساعدات الدولية، كما أن 43,6% من العمال عاطلون عن العمل وهو أعلى معدل للبطالة في العالم.

الاقتصاد الفلسطيني وأزمة فيروس كورونا

انكمش الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بالأسعار الثابتة، بنسبة 4,9% خلال الربع الأول من العام 2020، على اساس ربعي، مقارنة بالربع الأخير من العام 2019، حيث انكمش بنسبة 4,6% في الضفة الغربية و6,1% في قطاع غزة.

ووفق الإحصاء الفلسطيني، كان الانخفاض الأهم خلال الربع الأول في أنشطة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة 9%، والتعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء بنسبة 9%، والإنشاءات بنسبة 21% والمعلومات والاتصالات بنسبة 5%.

فيما انكمش الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي بنسبة 3,4%، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2020 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 3,150 مليارات دولار، بينما بلغت القيمة في قطاع غزة 670 مليون دولار.

في ضوء هذه الإحصائيات جاءت أزمة انتشار فيروس كورونا داخل قطاع غزة في أواخر أغسطس الماضي، لتزيد من الأوضاع الاقتصادية سوءاً وانهياراً.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

يعيش الفلسطينيون في القطاع على مساعدات شحيحة (محمد عابد/فرانس برس)

قضية

كانت سورية مستقراً للاجئين الفلسطينيين طوال فترة الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى بعد حرب الخليج الثانية واحتلال أميركا للعراق عام 2003، ولقد وصل عدد الفلسطينيين في هذا البلد الذي كان يعدهم مواطنين فيما لا مجرد ضيوف إلى نحو 560 ألفاً، إلا أنه مع انطلاق الثورة الشعبية السلمية ضد نظام الأسد، تغيرت الكثير من المفاهيم التي كانت تحكم العلاقة بين الفلسطيني والسوري، وكما انقسم السوريون بين النظام والمعارضة، كان الفلسطينيون هناك بوصفهم الحلقة الأضعف جزءاً أيضاً من ذلك الانقسام، بل طاول الارتباك المستوى الفلسطيني الرسمي، ولم تجمع الفصائل الفلسطينية العاملة في سورية على موقف موحد من المسألة السورية. وفي خضمّ صراع الفرقاء السوريين، خضعت الوضعية الفلسطينية لحالة استقطاب حاد. ومع أن شباناً فلسطينيين انخرطوا في الحراك السلمي السوري، إلا أنهم التحقوا بالتظاهرات المعارضة، بداية خارج المخيم وعلى تخومه، قبل أن تجد تلك التظاهرات مصلحتها في اختراق شوارع المخيم وأحيائه. مع تحول الانتفاضة في سورية إلى حرب أهلية سيدفع، ويُدفع بسببها اللاجئون الفلسطينيون ثمناً غالياً، مع وقوعهم موضوعاً لاستقطاب حاد بين الموالاة والمعارضة السوريتين. اشتدّ ذلك الاستقطاب مع تحول الانتفاضة السورية إلى حرب أهلية بدت معها أوضاع أولئك اللاجئين وقد انقلبت رأساً على عقب، ولم يعد الأمر يقتصر على مخاطر تهدد اجتماعهم واقتصادهم وحسب، بل أيضا بأتوا أمام خطر وجودي حقيقي يصفهم لاجئين، وأصحاب قضية إنسانية وسياسية عادلة.

تفتيت سوسيولوجيا اللجوء
فلسطينيو سورية

■ باتت المخيمات ساحة صراع بين النظام والمعارضة

■ 91 % من أسر اللاجئين تعيش في فقر مطلق

حسام ابو حامد

في العام 1948 لجأ إلى سورية حوالي 90 ألف لاجئ فلسطيني، شكّلوا 13% من المجموع العام للاجئين الفلسطينيين. توزّع هؤلاء اللاجئون على 15 مخيماً في المدن والأرياف السورية. ومنذ البداية، شكّلت سورية ملجأ مستقرا نسبياً مقارنة بغيرها من بلدان الشتات الفلسطيني، لتصبح محطة لجوء مُثلى قصدتها موجات جديدة من اللجوء والنزوح، فقدمتْ أعداد جديدة من اللاجئين العام 1956 من لبنان ودول مضيفة أخرى، ثم موجة من النزوح عقب حرب العام 1967، وأخرى قادمة من الأردن بعد أحداث أيلول الأسود 1970، أعقبتها موجة من لبنان إبان اجتياح 1982، ثم من الكويت بعد حرب الخليج الثانية 1991، ومن العراق بعد سقوط بغداد 2003. وحتى منتصف العام 2015 بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» حوالي 560 ألفاً، تركز معظمهم (80%) في العاصمة دمشق وريفها.

تأسست «الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب» بموجب القانون رقم (450) تاريخ 25 كانون الثاني/ يناير 1949، وكانت تتبع في البدء لوزارة الداخلية ثم أتبعت، بعد عام 1958، لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتحددت مهامها في تنظيم سجلات بأسماء اللاجئين وأحوالهم الشخصية ومهنهم، وإيجاد الأعمال المناسبة لهم، واستلام ما يخصّص لهم من التبرعات والهبات. وأصبحت هذه الهيئة مشرفاً على نشاطات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» التي أنشئت بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 302 تاريخ 8 ديسمبر/ كانون الأول 1948، وباشرت مهامها في مايو/ أيار 1950، وشملت خدماتها للاجئين الفلسطينيين مجالات: التربية والصحة والشؤون الاجتماعية، عبر إدارتها عدداً من المدارس والمعاهد والمجمعات الطبية، ومراكز الخدمة الاجتماعية. وإلى جانب خدمات «أونروا» تحمّلت الحكومات السورية توفير المرافق الأساسية في المخيمات. ومع ربيع العام 2011، وانطلاق الحراك الشعبي سلمياً في سورية، أدرك الشعور الجمعي للفلسطينيين أنهم الحلقة الأضعف في رحلة أخرى مفتوحة على المجهول. وبالنظر إلى تشابك الوضعيتين الاجتماعيتين، السورية والفلسطينية، وكما انقسم السوريون بين مؤيد ومعارض، تقاسم الفلسطينيون كلا الموقفين، مع انحيازهم جميعاً، وفي وقت مبكر، إلى العمل الإنساني إغاثةً لأشقائهم السوريين، وإلى رغبتهم في تحييد مخيماتهم عن الصراع الدائر في سورية، لكنه كان حياداً مرجواً لم يكن سوى ضرب من لاواقعية سياسية. لم يقتصر الانقسام الفلسطيني على المستوى الشعبي، بل طاول الارتباك المستوى الفلسطيني الرسمي، ولم تجمع الفصائل الفلسطينية العاملة في سورية على موقف موحد من المسألة السورية. وفي خضمّ صراع الفرقاء السوريين، خضعت الوضعية الفلسطينية لحالة استقطاب حاد. ومع أن شباناً فلسطينيين انخرطوا في الحراك السلمي السوري، إلا أنهم التحقوا بالتظاهرات المعارضة، بداية خارج المخيم وعلى تخومه، قبل أن تجد تلك التظاهرات مصلحتها في اختراق شوارع المخيم وأحيائه. مع تحول الانتفاضة في سورية إلى حرب أهلية سيدفع، ويُدفع بسببها اللاجئون الفلسطينيون ثمناً غالياً، مع وقوعهم موضوعاً لاستقطاب حاد بين الموالاة والمعارضة السوريتين. اشتدّ ذلك الاستقطاب مع تحول الانتفاضة السورية إلى حرب أهلية بدت معها أوضاع أولئك اللاجئين وقد انقلبت رأساً على عقب، ولم يعد الأمر يقتصر على مخاطر تهدد اجتماعهم واقتصادهم وحسب، بل أيضا بأتوا أمام خطر وجودي حقيقي يصفهم لاجئين، وأصحاب قضية إنسانية وسياسية عادلة.

الوضعية القانونية

منذ البداية عملت الحكومات السورية المتعاقبة على قوننة التواجد الفلسطيني، بما يكفل لهم حقوقا أساسية. فسهّلت القرارات الوزارية السورية اندماج اللاجئين الفلسطينيين في سوق العمل السورية عبر جملة قرارات ومراسيم سمحت لهم بالعمل في القطاعين العام والخاص ومزاولة المهن والأعمال التجارية. واستمر توجه الحكومات السورية المتعاقبة للاستفادة من الكفاءات الفلسطينية مع صدور القانون رقم 260 العام 1956 الذي أقره البرلمان السوري، ونصّ على مساواتهم بالسوريين بالحقوق والواجبات، في ما يتعلق بالعمل والتجارة والتوظيف وخدمة العلم مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية. منح هؤلاء اللاجئون بطاقات هويات (تذكرة إقامة مؤقتة للاجئين الفلسطينيين) وخوّلتهم وثائق السفر السورية الممنوحة للاجئين مغادرة سورية والعودة إليها دون تأشيرة، قبل أن يصبح ذلك منذ السبعينيات مشروطا بموافقة أمنية من «الضابطة الفدائية التابعة لشعبة المخابرات العسكرية السورية»، لم يمنح هؤلاء كامل الحقوق السياسية الممنوحة للسوريين (نظريا على الأقل) لاسيما حقّ الترشح والانتخاب، كما اصطدم ترفعهم الوظيفي في الدوائر العامة بسقف محدد. أيضاً، لم يتمتع هؤلاء اللاجئون بحقوق مدنية كاملة لاسيما الحق في التملك، إذ لم يكن يحق للشخص الفلسطيني المتزوج أكثر من بيت واحد مسجل في السجل العقاري، بعد موافقة وزارة الداخلية والجهات الأمنية، خُدّدت مساحته بـ 200 م2، ثم خُفّضت إلى 140 م2، ومنذ العام 2000، مُنع الفلسطينيون من التقدم لمسابقات التوظيف في وزارة الخارجية السورية، وبعد أن كانت إعلانات مسابقات التوظيف في الإدارات والمؤسسات العامة تسمح للسوريين و«من في حكمهم» أي اللاجئين الفلسطينيين، بالتقدم إلى المسابقة، أسقطت بعد العام 2011 عبارة» من في حكمهم، لتحصر الأمر بالسوريين فقط. كما بات على الموظف من الفلسطينيين الراغبين بالاستقالة من الدوائر الحكومية أن يكون على رأس عمله، وأن يقدم استقالته بشكل شخصي، ولم يعد مقبولا من الفلسطيني توكيل الغير، من خلال نوع من الفلترة الأمنية التي تقرر بشأن تلك الوكالات.

بات الفلسطينيون الحلقة الأضعف في سورية (لؤي بشارة/فرانس برس)

التهجير: تفتيت سوسيولوجيا اللجوء

بدأت المخيمات الفلسطينية تشهد أوضاعا مأساوية، بعد تحوّل بعضها ساحات للمواجهة بين قوات المعارضة المسلحة والجيش السوري. ففي «مخيم اليرموك»، اضطر نحو 130 ألفاً من اللاجئين الفلسطينيين إلى النزوح منه، فيما عانى الباقون من حصار قاس، ومجاعة أدّت إلى موت العشرات منهم. واستمر نزيف التهجير القسري بعد أن دُمّرت مخيمات درعا والسبينة والسيدة زينب وحندرات بشكل شبه كلي، ودُمّرت مساحات واسعة من مخيمات خان الشيح والحسينية، ودمر بشكل كامل 25% من مباني اليرموك، 75% منها بين مُدمّر جزئيا ومتضرر. نزح عن المخيمات حوالي 70% من اللاجئين إلى مناطق أكثر أمناً، بعد أن خسروا حواضنهم الاجتماعية والاقتصادية، ولم يتمكن معظمهم من العودة إلى بيوتهم المدمرة أو التي لم تعد صالحة للسكن، بعد أن طاولت ما نجا منها أيادي «التعفيش». وباتت المخططات التنظيمية تهدد بإزالة تلك المخيمات من الوجود، وتحرم معظم اللاجئين من العودة إليها كما هي حال مخيم اليرموك، الذي يتهدده اليوم مخطط تنظيمي، يقضي حال المضي فيه، عليه بوصفه مخيما، محولا إياه إلى حيّ دمشقي، حارما أكثر من نصف سكانه من العودة اليه. هُجّرت عائلات فلسطينية كانت تقطن بلدات غوطة دمشق الشرقية، مثل زملكا وجوبر ودوما وعربين، وغزة ومصر وبلدان أوروبية لاسيما اسكندنافية. توقف النزوح الفلسطيني إلى لبنان بعد قيام السلطات اللبنانية منذ العام 2015 باتخاذ إجراءات مشددة لمنع الفلسطينيين السوريين من عبور الحدود، وكذلك فعل الأردن، واستفاد عدد من اللاجئين الفلسطينيين من القرار الذي اتخذته السلطات المصرية في بداية الأزمة السورية، بالسماح باستقبال اللاجئين الفلسطينيين من سورية من حملة الوثائق المؤقتة، قبل أن تتراجع عن قرارها. ومنعت السلطات التركية اللاجئين الفلسطينيين، حاملي وثائق السفر السورية من دخول أراضيها عبر المعابر الرسمية؛ ما زاد في معاناتهم، واضطر كثير منهم إلى سلوك طرق غير شرعية، والوقوع ضحايا لابتزاز المهربين، أو التعرض لمخاطر المرور من مناطق ساخنة. غامرت بعض العائلات بحياة أفرادها في قوارب الموت، وعلى المعابر الدولية، فنجح بعضها في الحصول على لجوء في أحد البلدان الأوروبية، وبخاصة الإسكندنافية، بينما ابتلعت مياه البحر الأبيض المتوسط بعضها الآخر.

الأوضاع المعيشية والاقتصادية

في أواخر الستينيات وخلال عقد السبعينيات، من القرن الماضي، تزايدت القدرة الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في سورية، بارتباط قاعدة النشاط الاقتصادي في المخيمات بتنامي القدرة الاقتصادية؛ وبتوسّع رقعة المخيمات والعمران فيها؛ خاصة في مخيم اليرموك أكبر تجمع فلسطيني والذي شهد، أواخر السبعينيات وحتى التسعينيات، توسعا ملحوظاً في النشاط الاقتصادي؛ بسبب تسلل رؤوس الأموال السورية إليه، مما قلل من ظهوره بطابع المخيم البسيط المتعارف عليه في الشتات. ترافق ذلك مع تحرير الكويت وعودة من عملوا في الخليج لامتلاك الأراضي واستثمار العقارات وإقامة المؤسسات الصناعية والتجارية، واستثمر موظفو «أونروا» مدخراتهم أيضاً، ليصبح مخيم اليرموك من الناحية الاقتصادية التجارية يخدم نفسه والمناطق المجاورة له.

توزّعت النسبة الكبرى من قوة العمل الفلسطينية على قطاع الخدمات، العامة والخاصة، تلاه قطاع البناء، ثم قطاع الصناعة التحويلية، وقطاع التجارة، وأخيراً قطاع الزراعة. وعلى الصعيد الاجتماعي، استفاد الفلسطينيون السوريون بشكل كامل من مراحل التعليم الحكومي المجاني المفتوح أمامهم، ومن خدمات «أونروا» التعليمية، ما مكّنهم من الحصول على وظائف أفضل، ومن تقليص نسبة الأمية بين صفوفهم إلى حد كبير. ولقد ساهم أكثر من 70% من اللاجئين الفلسطينيين في قطاع العمل السوري بكافة أنواعه، مما شكل لهم وضعاً اجتماعياً لا يستهان به. ولم يكن ذلك عبئاً اقتصادياً أو اجتماعياً على الدولة السورية، بسبب قلة عدد الفلسطينيين مقارنة بعدد السكان الأصليين، لكن مع ذلك بقي مستوى معيشة الفلسطيني أدنى من مستوى معيشة السوري.

أما اليوم، وبحسب هيئات ومنظمات حقوقية فلسطينية، فإنّ تجمعات ومخيّمات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الخاضعة للنظام السوري تضمّ حالياً، نحو 280 ألف لاجئ السواد الأعظم منهم يعيشون ظروفاً اقتصادية، وصحية سيئة، مع نقص حاد في جميع متطلبات الحياة الأساسية. وفي دائرة الطارئ لعام 2020 بشأن الأزمة السورية أعلنت وكالة «أونروا» أنّ 91% من أسر اللاجئين الفلسطينيين في سورية تعيش في فقر مطلق، معتمدة على المساعدات المقدمة لها. وكانت من بين أسباب ذلك: النزوح، والخسائر في الأرواح، وفقدان سبل كسب العيش، وارتفاع معدلات التضخم، وتناقص قيمة الليرة السورية في مقابل الدولار، وتقلّبات أسعار السلع الأساسية، وتدمير المنازل والبنى التحتية والقيود المفروضة على الحركة في بعض المناطق.

كان من تبقى من اللاجئين يعتمدون بنسبة 95% على «أونروا» لتلبية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، وبحسب التقرير، لا يبدو أن هناك أي علامة على الانخفاض في حدة الأثر الإنساني للأزمة في سورية، وقد استنفد اللاجئون الفلسطينيون جميع آليات التدبر، وفي غياب حل سياسي، تقديرات «أونروا» هي أن 460 ألف شخص سيظلون بحاجة إلى مجال واسع من المساعدات الإنسانية، من أجل تلبية حاجاتهم الدنيا، بما يشمل المال والمواد غير الغذائية والمأوى والصحة والمياه والصرف الصحي. أصبح الآن العديد من اللاجئين الفلسطينيين يستخدمون آليات تدبر سلبية، مثل تقليص كميات الغذاء التي يتناولونها. من جهة أخرى، فإن المخيمات التي لا تزال تخضع لسيطرة الحكومة السورية كمخيمات الشمال، ومخيمات ريف دمشق تشهد أزمات متصاعدة، خصوصا مع التخمة السكانية بفعل هجرة الفلسطينيين إليها من المخيمات المتضررة، مما ولّد مشاكل متفاقمة وأزمات إغاثية واجتماعية وحياتية بسبب نقص الموارد والإمكانات المتعسّدة أصلاً في البلاد كافة. من ذلك، انتشار البطالة والفقر وغياب المواد النفطية وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة وشحّ المياه، ويضاف إلى كل ذلك أزمة فيروس كوفيد-19 وعجز القطاع الصحي السوري، والتابع لـ«أونروا» عن مواجهته.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

العودة إلى مخيماتهم

بات حلم الفلسطينيين الذين تقطعت فيهم السبل داخل سورية أو في البلدان المجاورة لها، هو العودة إلى مخيماتهم، على أمل استئناف حياتهم كما قبل الأزمة السورية، ولاسيما أن حق العودة لايزال حلما بعيد المنال، بعد انسداد الأفق السياسي، لكن أمام هذا الوضع الردي، والتداعيات الخطيرة للأزمة السورية، والمنعكسة سلباً على الفلسطينيين لا يمكن التنبؤ بحلول واقعية وقريبة تتطلب تضافر الجهود الإقليمية والدولية لإنقاذ الفلسطينيين وأشقائهم السوريين، من معاناتهم المتسمرة. لكن الفلسطينيين بشكل خاص يعانون من مسألة الامحاء، والتصفية لقضيتهم عبر شطبهم عن خارطة اللجوء.، وباتت مآلات وضعيتهم القانونية والسياسية رهنا بهيكلية النظام السياسي السوري ما بعد الحرب، التي باتت ملفا إقليميا ودوليا. ما يعرّض مسألة الوجود الفلسطيني في سورية لخطر تسوياتٍ إقليمية ودولية مفروضة من الخارج، لا تكون في صالح قضيتهم، وقطار التطبيع المنطلق حديثا سوف تكون له انعكاسات خطيرة على القضية الفلسطينية عموما، وعلى قضية اللاجئين خصوصا. ومع مستقبلٍ مجهول، يستمر اللاجئون الفلسطينيون في دفع ثمنٍ باهظ للسياسة والأمن والجغرافيا.

رحلة اللجوء خارج سورية كانت دائما محفوفة بالمخاطر (لؤي بشارة/فرانس برس)

النكبة الفلسطينية في سورية فاقمت في معاناتها نكبة 1948 (جورجيوس جورجي/Getty)

أوجه معاناة اللاجئين في تركيا واليونان

أيمن ابو هاشم

تجاوزت النكبة الثانية، التي استفاق عليها الفلسطينيون في سورية، من حيث فداحة وقائعها، وعسف تداعياتها، تلك المخاطر الوجودية التي نجمت عن نكبة العام 1948. لا أدل عليها من حقائق الأزمة الإنسانية، التي اختبروها منذ بدايات الصراع في سورية، وعلى امتداد محطاته المتتالية، وما حلّ بأوضاعهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، من تدهور شامل طال مختلف جوانب حياتهم. لم تقتصر فقط على من تبقّى منهم في الداخل السوري، بل شملت العديد من اللاجئين الذين اضطروا إلى مغادرة سورية، واتجهوا إلى دول الجوار. كانت تركيا إحدى الوجهات الأساسية التي لجأوا إليها، باعتبارها المعبر الأساسي للهروب من جحيم الحرب، والممر الذي تنكّبوه في هجراتهم غير الشرعية للوصول إلى أوروبا، والتي قصدها عشرات الآلاف منهم، عبر طرق التهريب البحرية والبرية. فيما لم تتمكن أعداداً منهم من مغادرة الأراضي التركية، وبقيت عالقة فيها. فيما فضّل آخرون البقاء والاستقرار فيها لأسباب ودوافع مختلفة. أما اليونان التي تشكّل بوابة اللاجئين إلى أوروبا، فهي بمثابة قاعدة انطلاق وتوزع اللاجئين نحو مختلف الدول الأوروبية، ومع تشديد الإجراءات حيال الهجرة غير الشرعية في السنوات الأربع الأخيرة، لا يزال قسم من اللاجئين الفلسطينيين عالقاً أيضاً في الجزر اليونانية، بانتظار توفر فرص تهريبه، ووصوله إلى حيث يقصد.

لعلّ تسليط الضوء في هذه المقال، على الصعوبات والمشكلات المتعددة، التي تواجه اللاجئين العالقين في تركيا واليونان، ما يوضح إلى حدٍ كبير - كما سنأتي عليه - حقائق معاناتهم المركبة، وتفاقم حالة القلق الوجودي الذي يكابدونه، مع استمرار محطات انتظارهم حيثما يتواجدون، وتأثرهم الكبير بجائحة كورونا التي ضاعفت من صور تلك المعاناة، ما جعلهم كفئات مستضعفة ضمن حالات اللجوء الأكثر هشاشة، عالقين بصورة فعلية بين السماء والطارق. فلا هم قادرون على تحمل الظروف الاقتصادية والمعيشية والنفسية الصعبة، التي تواجههم في دول العبور، ولا هم قادرون على الوصول إلى دول أوروبا كمحطة أخيرة يستقرون فيها.

العالقون في تركيا

يتواجد في تركيا ما بين (8000 إلى 9000) لاجئ فلسطيني سوري، يتوزع نصفهم تقريباً في المناطق الحدودية مع سورية «الريحانية- أنطاكية- كلس- عنتاب- مرسين- العثمانية- نزيب» فيما النصف الآخر اتجه إلى المدن الداخلية الكبرى «إسطنبول- أنقرة- بورصة- أضنة» وقد دخل أغلبهم منذ بداية الحرب عبر الحدود البرية بطرق غير شرعية. تُعامل الحكومة التركية من دخلوا أراضيها معاملة اللاجئ السوري، ويمنحون بطاقة «الكاملك»، وهي «بطاقة التعريف للحماية المؤقتة» يتمتع صاحبها بالحقوق التي تُقدّمها الحكومة التركية، كحق التعليم والرعاية الصحية، ومنح تراخيص العمل حسب تعليمات وزارة العمل، وتسجيل المواليد وتثبيت الزواج والطلاق والوفاة، وتنظيم عقود الإيجار والحسابات البنكية، والتنقل من خلالها داخل الأراضي التركية، شريطة الحصول على إذن سفر من دوائر الهجرة في الولايات. فيما كانت الحكومة التركية تطلق على اللاجئين صفة «ضيوف» وهي صفة تنطوي على التزام أخلاقي، ليس لها آثار قانونية وفق حقوق اللاجئين في القوانين الدولية، إلا أنه بعد صدور قانون الحماية المؤقتة بقرار من مجلس الوزراء في 10/13/ 2014 أصبح بالإمكان تحديد المركز القانوني للاجئين السوريين، ومن ضمنهم فلسطينيو سورية، حيث يشمل قانون الحماية كل من يهجّر من بلاده، ويلجأ إلى تركيا أو الحدود التركية لظروف تهدد حياته، وتمنعه من العودة إلى بلاده، ويشمل زوجته وأولاده، كما يقضي بمنح السلطات التركية حق البقاء له في تركيا، إلى أن يقرر بنفسه العودة إلى بلده دون أي إكراه. أما على صعيد الولاية الدولية، فتنظر وكالة الأونروا إلى فلسطينيي سورية في تركيا، بوصفهم خارج مناطق عملياتها الخمس، ولا يستفيدون من كافة الخدمات التي تقدمها في تلك المناطق، رغم مطالباتهم المتكررة بأن يشملهم تفويض المساعدة، الذي تختصّ به الأونروا، باعتبارها المرجعية الدولية للاجئين الفلسطينيين، ما يقتضي وفق أحكام القانون الدولي أن يشملهم تفويض الحماية، الذي تختص به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لكنها تمتنع عن القيام بدورها تجاههم. خلافاً لاتفاقية اللاجئين الدولية عام 1951، التي توجب على المفوضية النهوض بمسؤولياتها تجاه اللاجئين، في حال عدم وجود وكالة دولية أخرى تشملهم برعايتها ومساعداتها. في ضوء ذلك، يواجه فلسطينيو سورية في تركيا صعوبات معيشية كبيرة، وتعاني مئات الأسر من نقص في احتياجاتها الإنسانية، لا سيما تلك التي ليس لها معيل، أو بسبب عدم قدرة رب الأسرة على العمل، بسبب التعقيدات في منح أذونات العمل. وضعف المداخيل في المهن التي يعمل فيها اللاجئون، والتي لا تتناسب مع نفقات الحياة المرتفعة. كما يوجد أكثر من (500) لاجئ لا يحملون بطاقة «الكملك»، وأكثرهم ممن تم تهجيرهم من مخيم اليرموك إلى الشمال السوري عام 2018. ومنه دخلوا عبر منافذ التهريب إلى الأراضي التركية. تتضاعف معاناة من لا يحملون بطاقة الحماية المؤقتة على وجه التحديد، لأنها بطاقة التعريف الرسمية للاجئ وفق القانون التركي، ومن لا يحصل عليه يُعتبر متواجداً بصورة غير شرعية، ومهدداً بالترحيل في أي وقت، مع أن الحكومة التركية تتغاضى في كثير من الأحيان، عن تنفيذ إجراءات الترحيل بحق هؤلاء. كما لا يستفيدون من الخدمات الصحية والتعليمية، التي يتمتع بها حاملو تلك البطاقة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مقابلة

مها كركبي: كورونا دهم مجتمعاتنا المهمّشة

إجراها: **أحمد دراوشة**

«ملحق فلسطين» يحاور المحاضرة في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة بن غوريون في النقب، ومديرة وحدة الأبحاث في «المنتدى الاقتصادي العربي»، الدكتورة مها كركبي - صبّاح، عن أزمات فلسطينيي الداخل في ظل جائحة كورونا والتهميش الإسرائيلي المتعمد

فلسطينيو الداخل ليسوا من أولويات الحكومة الإسرائيلية (العربي الجديد)

قضت سنوات النكبة والحكم العسكري على الاقتصاد الفلسطيني داخل الخطّ الأخضر، ولم يتمكّن العرب من إنشاء اقتصادهم الخاصّ والمنفصل عن الاقتصاد الإسرائيلي، ليس لأسباب اقتصاديّة فقط، إنما بالأساس لأسباب سياسيّة، وهي إصرار المؤسّسة الإسرائيليّة على أن يبقى الاقتصاد العربي مرتبطًا فيها وغير قادر على الاستقلال بنفسه والاستغناء عن الاقتصاد الإسرائيلي، حتّى في المتطلّبات الأساسيّة، مثل مشتقّات الأجبان والألبان، وكيف بالحريّ الوصول إلى اقتصاد مستقلّ كامل.

عند هذا الارتباط الشديد جاءت جائحة كورونا، فما هي تأثيراتها المحتملة على شرائح المجتمع العربي داخل إسرائيل؟ للبحث عن إجابة عن هذا السؤال كان هذا الحوار مع المحاضرة في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة بن غوريون في النقب، ومديرة وحدة الأبحاث في «المنتدى الاقتصادي العربي»، الدكتورة مها كركبي - صبّاح.

أين ضبطتنا جائحة كورونا؟

بشكل عام، واستنادًا إلى دراسات علميّة، الشرائح الأكثر تضرّرًا عند حدوث أزمات عميقة، هي الشرائح الأكثر تهميشًا. كلّما زاد التهميش زاد التضرّر من الأزمات. وبعد انتهاء الأزمات المباشرة، هذه الفئات هي من يستمرّ في تحمّل أعباء هذه الأزمة على المدى البعيد.

عند الحديث عن إسرائيل، فالمتوقع أن يعاني المجتمع العربي الفلسطيني فيها من الآثار الاقتصاديّة لجائحة كورونا، حتى بعد انتهائها صحيًا، ذلك بسبب أن الجائحة دهمت المجتمع العربيّ وهو مهمّش أساسًا اقتصاديًا واجتماعيًا أكثر من غيره في إسرائيل. ويدفع يوميًا أثمانًا باهظة لسياسات التهميش الاقتصاديّة الرسميّة التي لا تأخذ بالحسبان التطوّر الاقتصادي للمجتمع العربي. وإن كانت هناك خطط اقتصاديّة تساهم في تطوير المجتمع العربي، فهذه الخطط سطحيّة جاءت لإغلاق بعض الثغرات هنا أو هناك، وليست خططًا لشفاء عمق الضرر الاقتصادي الذي أصاب المجتمع العربي منذ النكبة إلى اليوم.

وبالمعطيات، 47% من العائلات العربيّة تصنّف تحت خطّ الفقر، بينما نسبة تشغيل النساء العربيّات هي 37%، وهي من الأكثر انخفاضًا في إسرائيل وأشبه بنسب تشغيل النساء في دول العالم الثالث.

أيّة شرائح عربية ستدفع ثمن الجائحة؟

الاقتصاد العربي في الداخل هو اقتصاد تقليدي، في مقابل الاقتصاد الإسرائيلي الحديث والمتطوّر والمبني على العلم والتكنولوجيا والانفتاح، وهو ما يبتعد عنه الاقتصاد العربي كلّ البعد.

عند الوضع يعني أن أيّ هزّة اقتصاديّة - مثل كورونا؟ - سيدفع ثمنها اقتصاد ركائزه هشّة وغير متينة.

وإن تعمّقنا في الشرائح الاقتصاديّة أكثر، من خلال الدراسات التي تعمّقنا فيها في «المنتدى الاقتصادي العربي»، فإنّ حالات الفقر في المجتمع العربي تتّجه إلى التعميق أكثر. في الأعوام الأخيرة انخفضت نسبة الفقر إلى أقلّ من 47% واليوم بدأت تقترب من الـ50%. ومن كل ارتفاع بهذه الحدّة هو جدًا جدًا مقلق. في السنوات الأخيرة كانت هناك محاولة لتخفيض نسبة الفقر في المجتمع العربي لم تنجح بشكل كبير نظرًا لسياسات الرسميّة الموجودة، لكنّ جائحة كورونا قضت على القليل جدًا الذي أنجز خلال سنوات ما قبل وقوعها. لكن الارتفاع في نسبة الفقر ليس وحده المشكلة، إنّما عمّق الفقر (تحت خطّ الفقر الحكومي)، وما يميّز الأسر العربيّة أنها عميقة جدًا تحت خطّ الفقر هذا، ومن المتوقّع أن تعمّق جائحة كورونا وضع الأسر العربيّة أكثر فأكثر.

> يعتمد حوالي 70% من الأسر العربيّة على معيل واحد، قد يفقد عمله في أي وقت

والمجتمع العربي ليس متجانسًا، في مواصفاته الاقتصاديّة، والفئات الأكثر تهميشًا على كافة الأصعدة الممكنة، مثل فرص العمل الضئيلة ونسب الفقر المرتفعة، ما يعني أن تأثيرات جائحة كورونا ستكون معقّدة هناك أكثر، وستؤدّي إلى تعميق التهميش أكثر.

بما أنّنا نتحدّث عن الأسر العربيّة والاقتصاد المحلّي، ولكي نفهم أكثر أسباب الفقر وأسباب تأثير الجائحة إلى هذا الحد، ما هي مصادر دخل الأسر العربيّة؟

يعتمد حوالي 70% من الأسر العربيّة على معيل واحد، وداخل الأسرة عدد الأفراد مرتفع مقارنة بالمجتمعات الأخرى، أي تقع على عاتق معيل واحد إعالة عدد غير قليل من الأفراد، وهذا المعيل أصلا يواجه خطر الخروج من سوق العمل (إلى عطلة غير مدفوعة الأجر)، بسبب تأثيرات الجائحة الاقتصاديّة. وللمقارنة، فإنّ أكثر من 70% من الأسر اليهوديّة هي بمعيلين، ما يعني أن الأسرة لن تجد نفسها دون دخل إن أُخرج أحد المعيلين إلى عطلة غير مدفوعة الأجر، مثل الأسر العربيّة. وداخل الأسر، أيضًا، هناك تأثير متفاوت على الأفراد، حسب قاعدة «الأكثر تهميشًا هو الأكثر تضرّرًا».

النساء العربيّات: دفعٌ إلى التخلّي عن إنجازات مهمّة

بما أنّ النساء مهمّشات اقتصاديًا واجتماعيًا، فهنّ المتضرّرات الأوائل من الجائحة، وكافة المعطيات تشير إلى أنّ صحّة هذا الادّعاء حتى في المجتمعات المتقدّمة، حيث تدفع النساء أثمانًا اقتصاديّة باهظة جرّاء الجائحة أكثر من الرّجال. نسبة أكثر من النساء تضطرّ إلى الخروج من سوق العمل، إمّا لأنّ طبيعة أعمالهنّ خرجت من سوق العمل (نتيجة إغلاق العديد من المصالح) وإمّا لأنّ النساء خرجن من تلقاء أنفسهنّ من العمل، نتيجة لأسباب اجتماعيّة.

وللإيضاح أكثر، تدخل المجتمعات إلى حالات إغلاق مستمرّ (في إسرائيل وصلت إلى 3 إغلاقات) والمدارس شبه مغلقة طوال المدّة من آذار/مارس وحتّى الآن، ما أعاد النساء إلى دورهنّ التقليدي الذي عملن على مدى سنوات طويلة للخروج منه. فاضطرت النساء مثلًا للخروج من سوق العمل من أجل البقاء مع الأطفال في المنزل في كل ساعات النهار (بدلًا من أن يتواجدوا في المدرسة) كي يتمكّن الرجل من العمل.

هناك أسباب عديدة لتعزيز خروج المرأة من سوق العمل، أبرزها النظر إلى المرأة كمعيل ثانوي في المنزل، ما سهّل من خيار إخراجها من العمل؛ كما أن النساء (وخصوصًا النساء العربيّات في إسرائيل) يعملن بوظائف جزئيّة لا كاملة، وعادةً ما تستغني الشركات عن الوظائف الجزئيّة في مثل هذه الحالات. هناك عامل آخر، أيضًا، هو عدم المساواة في الأجر بين النساء والرجال، وعادةً ما تفكّر الأسر في أن يترك صاحب الأجر أقلّ عمله، وفي هذه الحالة تترك المرأة عملها.

هذه المعطيات تلائم كلّ النساء من مختلف السياقات الاجتماعيّة، لكن لنضع المرأة العربيّة في سياقها الاجتماعي: نسبة العاملات منهنّ في الوظائف الجزئيّة أكبر من كافة المجتمعات الأخرى، بسبب ضيق الفرص وشحّ الإمكانات في سوق العمل المحلّي؛ بالإضافة إلى الصورة العامّة في مجتمعنا وهي أن وظيفة المرأة الاهتمام بالأسرة ورعاية الأطفال، وعليها أن تحافظ على التوازن بين عالمين - عالم العمل وعالم الأسرة؛ وبالتالي من الأفضل لها أن تعمل في دوام جزئي.

وإذا جمعنا مبنى العمل الضيّق والمعايير الاجتماعيّة حول النساء، سيتولّد واقع سهّل دفع النساء إلى الخروج من العمل.

هل وضع النساء العربيّات واحد؟

لا. تعمل النساء العربيّات عادةً في 3 قطاعات كبيرة، التدريس والتعليم؛ المواضيع العلاجيّة والخدمات (للنساء غير المتعلّمات خصوصًا). النساء في المهن التدريسيّة والعلاجيّة يحظين بأمان اقتصادي ووظيفي. لكنّ النساء الأخريات في المجالات الخدماتيّة والنساء المستقلّات (صاحبات المصالح التجارية مثلًا) لا يزلن يواجهن خطر ترك العمل والخروج إلى عطل غير مدفوعة الأجر. وللمقارنة، فالنساء اليهوديات يتوزّعن على مجالات أوسع من مجالات عمل النساء العربيّات.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

النساء أكثر تضرراً

بما أنّ النساء مهمّشات اقتصاديًا واجتماعيًا، فهنّ الأكثر تضررًا من الجائحة، وكافة المعطيات تشير إلى صحّة هذا الادّعاء، حتى في المجتمعات المتقدّمة، حيث تدفع النساء أثمانًا اقتصاديّة باهظة جرّاء الجائحة أكثر من الرّجال. نسبة أكثر من النساء تضطرّ إلى الخروج من سوق العمل، إمّا لأنّ طبيعة أعمالهنّ خرجت من سوق العمل (نتيجة إغلاق العديد من المصالح)، وإمّا لأنّ النساء خرجن من تلقاء أنفسهنّ من العمل نتيجة لأسباب اجتماعيّة. وللإيضاح أكثر، تدخل المجتمعات في حالات إغلاق مستمرّة (في إسرائيل وصلت إلى 3 إغلاقات)، والمدارس شبه مغلقة طوال المدّة من آذار/ مارس وحتّى الآن، ما أعاد النساء إلى دورهنّ التقليدي الذي عملن على مدى سنوات طويلة للخروج منه. فاضطرت النساء، مثلًا للخروج من سوق العمل من أجل البقاء مع الأطفال في المنازل في كل ساعات النهار (بدلًا من وجودهن في المدرسة)، كي يتمكّن الرجل من العمل.

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان... أوضاع غير إنسانية

نذر انفجار اجتماعي تلوح في افق المخيمات الفلسطينية في لبنان، حيث البلد الذي ازماته بالجملة

وفاء بهائي

عاصر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان أنواعاً متعددة من التحديات منذ اللجوء عام 1948، وكل تحدٍّ له طعم ونكهة مختلفة. والحديث هنا ليس عن نوع من الطعام، بل عن أنواع من الغذاء العنصري اللاانساني والبعيد كلياً عن الأنسنة.

المرحلة الأولى، بدايتها كانت باقتلاعهم من ترابهم الأساس، حيث مضوا إلى منفاهم القسري، معتقدين أنها فترة ستكون بضيافة إخوتهم من أمتهم العربية. غالباً ما يكون طعم الاقتلاع على يد العدو أهون ومستساغاً على الصعيد الفكري والوعي النفسي، لأن هذا العدو كان ولا يزال جزءاً من ثقافة نتربى عليها.

وعمل اللاجئون على مقاومة هذا العدو الصهيوني في بلدان لجوئهم عبر ابتكار آليات نضالية كثيرة، حتى توجت بالكفاح المسلح الذي كان الآلية الجديدة المقتبسة من كثير من الشعوب المقهورة عبر الكرة الأرضية.

تخطت مرحلة اللجوء كل ما هو متعارف عليه في التاريخ الإنساني؛ إذ يقيم أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان البالغ عددهم أكثر من (460 ألفاً) بحسب الإحصائيات المؤخرة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»، ويعمل أغلبهم في البناء والسباكة والزراعة، لكونهم محظورين من مزاولة مهنتهم الجامعية والتعليمية لأكثر من 40 مهنة، حيث يقيمون في 12 مخيماً منظماً ومعترفاً به لدى الأونروا، هي: نهر البارد، البداوي، برج البراجنة، صبية، مار الياس، عين الحلوة، الرشيدية، برج الشمالي، البص، شاتيلا، ويفل (الجليل)، المية ومية.

ويقيم باقي اللاجئين في المدن والقرى اللبنانية، إضافة إلى تجمعات سكنية جديدة نشأت بسبب تطورات الأوضاع في لبنان. ومن أهم هذه التجمعات غير المعترف بها من الأونروا: المعشوق، جل البحر، شبريحا، القاسمية، البرغلية، الواسطة، العيتانية، أبو الأسود، عدلون الغازية، الناعمة، سعد نايل، ثعلبايا وغيرها.

وكانت الأونروا تشرف على 16 مخيماً رسمياً، دُمرت منها ثلاثة في أثناء سنوات الحرب الأهلية اللبنانية، وتحديداً منذ عام 1974 وحتى عام 1976، ولم يعد بناؤها من جديد، وهي: مخيم النبطية في جنوب لبنان، ومخيما الدكوانة (تل الزعتر) وجسر الباشا في بيروت. وهناك مخيم رابع هو مخيم جرود في بعلبك، أجلي أهله منه، ونُقلوا إلى مخيم الرشيدية في منطقة صور.

يجدر ذكره، أن هذه الأرقام غير دقيقة 100% لأنها تعتمد على معلومات يتقدم بها اللاجئون طواعية ليستفيدوا من الخدمات التي يستحقونها، وكذلك لا تشمل الأرقام الزيادة الطبيعية، فهناك لاجئون فلسطينيون في منطقة عمليات الأونروا غير مسجلين لديها رغم استحقاقهم ذلك. إضافة إلى أن بعض هؤلاء المسجلين يعيشون خارج منطقة العمليات.

تخنق الأزمة المعيشية والاقتصادية والصحية الشارع اللبناني يوماً بعد يوم، إثر التدهور الكبير لسعر الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي في السوق السوداء، وتهافت اللبنانيين على شرائه، حيث سجلت الليرة اللبنانية حوالى 8000 مقابل الدولار الواحد، أي خمسة أضعاف عمّا كان عليه قبل ثمانية أشهر، رغم تحديد سعر صرف الليرة عند الصرافين بـ 3910 كحد أقصى.

> الفصائل الفلسطينية بمختلف مشاربها تخلت عن اللاجئين الفلسطينيين

هذا الأمر ينعكس مباشرة على أسعار السلع، التي تسجل ارتفاعاً كبيراً، وخاصة السلع المستوردة، الأمر الذي يساهم بفقدان بعضها من السوق، كالأدوية والمازوت، مع تسجيل إغلاق لمؤسسات ومحال تجارية لأبوابها، بالإضافة إلى ارتفاع في معدلات البطالة، التي هي الأعلى لها منذ عشرات السنين، حيث قدّرتها استطلاعات بأكثر من مليون عاطل من العمل في لبنان، لدولة يقدّر عدد مواطنيها بنحو 6 ملايين شخص.

لم يكن حال أهالي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بأفضل من غيره، وسط أزمة اجتماعية باتت تلوح في معظم المخيمات المنتشرة على الأراضي اللبنانية، ما دفع أبناء المخيمات الفلسطينية إلى دق ناقوس «الخطر الداهم» من «الانفجار الاجتماعي»، الذي ينذر بـ«كارثة إنسانية» قد تصل إلى حدود «المجاعة»، بعدما بدأوا يئنون تحت وطأة الجوع والفقر المدقع معاً، إثر تضاعف مأساتهم انعكاساً للحراك الاحتجاجي وعدم تشكيل الحكومة اللبنانية، من جهة، وتقليص مساعدات منظمة الأونروا من جهة ثانية دون أن تلوح في الأفق بوادر حلول قريبة، مع العقبات السياسية التي تحول دون ولادة الحكومة، ومع استمرار الأزمة المعيشية والاقتصادية الخانقة.

إن جملة من الأسباب المتداخلة تضافرت لتنذر من الانفجار الاجتماعي، وتزيد من معاناة أبناء المخيمات فوق الوصف، وأبرزها عدم نجاح وكالة «الأونروا» بإطلاق «نداء استغاثة» لتقديم المزيد من الدعم المالي لها، استجابةً لسد الفوارق في ارتفاع كلفة المعيشة نتيجة الغلاء وارتفاع الأسعار وفق ما كان متوقعاً، وقد برّر المدير العام للوكالة في لبنان فيليب لازريني السبب، بأن الأزمة لا تطاول مجتمع اللاجئين الفلسطينيين بعينه، بل هو امتداد للأزمة اللبنانية، ما يعني استحالة إطلاق «نداء استغاثة» خاص بهم، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة بعد توقيف العشرات من أبناء المخيمات عن العمل بسبب إقفال المؤسسات أو إفلاسها أو تخفيض عدد العمال، فازداد الفقراء فقراً، في ظل عجز القوى والفصائل والجمعيات الفلسطينية عن تأمين البديل.

وتعاني المخيمات الفلسطينية منذ سنوات من الفقر المدقع، الذي دفع الكثير من أبنائها وعائلاتها إلى الهجرة بهدف الخلاص من الواقع المؤلم.

في المقابل، تقدمت المبادرات الإنسانية والخيرية لبعض القوى والجمعيات الفلسطينية تحت شعار «التكافل الاجتماعي» بهدف تجاوز المرحلة باقل الخسائر الممكنة، إذ حرصت وكالة «الأونروا» على دفع رواتب موظفيها بالدولار الأميركي للمرة الأولى، ووقّعت عقداً مع أحد المصارف لهذه الغاية، في محاولة لتعويض الموظفين من فروقات سعر صرف الدولار، فيما استغربت أوساط فلسطينية التحرك السياسي الجماعي الخجول للقوى والفصائل الفلسطينية الذي ترجم بعدم عقد أيّ اجتماع موسع لهيئة العمل الفلسطيني المشترك في لبنان، القيادة السياسية الموحدة، لوضع خطة طوارئ موحدة أو تشكيل «خلية أزمة» لمواجهة التداعيات السلبية.

لا شك في أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان داخل المخيمات وخارجها يعانون الأمرّين من الظلم والاضطهاد. فمنذ اللجوء عام 1948، ومع تعاقب السنوات، ازدادت المأساة والمعاناة، وبالرغم من أن لبنان كان من الدول المصدّقة على معظم بنود بروتوكول الدار البيضاء عام 1965، ذلك البروتوكول الذي ينص على ضرورة معاملة الفلسطينيين في الدول العربية التي يقيمون فيها معاملة شعوبهم في إقامتهم وسفرهم وتيسير فرص العمل لهم مع احتفاظهم بالجنسية الفلسطينية، ولكن أمام العنصرية اللبنانية تتكسر كل القرارات الدولية الإنسانية وتبقى حبراً على ورق. إن القرارات العنصرية اللاإنسانية تتوالى قراراً بعد قرار.

فبعد القرار الجائر من وزارة العمل اللبنانية، التي كلفت الأجهزة الأمنية ملاحقة العمال والمؤسسات الفلسطينية، ضاربة بالحقوق الإنسانية والدولية عرض الحائط، بقي اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يعاملون كأجانب محرومين أبسط الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وما يتفرع منها من حقوق كثيرة، ورغم أن لبنان قد أكد في مقدمة دستوره احترامه للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلا أن واقع الحال يشير إلى خلاف ذلك، ويتناقض مع قرار القوى اللبنانية الذي أقرته وشرعته السلطات اللبنانية في عام 2010 عندما سمحت للفلسطينيين بالعمل في نحو 40 مهنة بناءً على منحهم إجازات عمل مجانية وأيضاً حرمانهم العلاج، حيث لا تقدم الدولة اللبنانية أدنى خدماتها في العامل الصحي للفلسطينيين، كتطعيم الأطفال على الأقل، وقد صدر قرار آخر صدم اللاجئين الفلسطينيين، صدر عن نقابة الصيارفة في لبنان بمنع اللاجئ الفلسطيني من شراء الدولار وحصر شرائه في اللبنانيين فقط.

الفقر يزداد على وقع كورونا مكرّسا الظلم والاضطهاد (محمد عيلبلي/الأناضول)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الفلسطينيون في الأردن... هشاشة الاقتصاد في ظلّ كورونا

تأثر الفلسطينيّين في الأردن بالتداعيات الاقتصاديّة لجائحة كورونا كان متباينًا، وفقًا لاختلاف القطاعات التي يمارسون فيها نشاطهم الاقتصادي

تامر خرمه

تداعيات جائحة كورونا على فلسطينيي الأردن كانت متباينة (أرتر ويدال/Getty)

استهلّ الأردن عام 2020 ببدء اعتماده على الغاز المستورد من الاحتلال الإسرائيلي، في خطوة تعدّ أحد تجليات الترجمة الاقتصاديّة لما يعرف بصفقة القرن، التي أعلنت عمّان رفضها لشقّها السياسي، دون أن يمنعها ذلك من المضي بمشاريع من شأنها ربط اقتصادها مركزيًا بتلّ أبيب.

وزير الطاقة في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، يوفال شتاينتس، أعلن في أوّل أيّام السنة بدء ضخّ الغاز الطبيعي من حقل ليفياثان في البحر المتوسط إلى الأردن. وأضاف في حديث لصحيفة «يديعوت أحرنوت» العبريّة: «نعلن من هنا، أنه في هذه اللحظة، بدأ ضخّ الغاز من حقل ليفياثان إلى الأردن، وبذلك تصبح (إسرائيل) للمرة الأولى في تاريخها مُصدّرة للطاقة».

الشارع الأردني (بشقيه من الأردنيين «الشرقيّين» والمنحدرين من أصول فلسطينيّة) عبّر عن رفضه لهذه الخطوة، خلال تظاهرات سلميّة شهدتها العاصمة عمّان ومحافظات أخرى، ولكن هذا الرفض بقي في حدود ممارسة حقّ حريّة الرأي والتعبير، دون التأثير الفعلي في دوائر صنع القرار.

وما لبث الأردن الشعبي أن استوعب صدمة بدء الاعتماد على الاحتلال - عمليًا - في مجال الطاقة، حتّى أعلنت الحكومة جملة من الإجراءات المشدّدة لمواجهة جائحة كورونا، التي وصلت إلى المملكة، حيث فرضت حظر التجوّل الشامل في أواخر شهر آذار، واستمرّ حتّى منتصف حزيران، لتبدأ بعد ذلك مرحلة الحظر الجزئي، التي عاد فيها العمل بمعظم القطاعات الاقتصاديّة، والتي تسمح فيها بالحركة خلال النهار، باستثناء أيّام الجمعة.

قرار حظر التجوّل الشامل، الذي أفضى إلى إغلاق مختلف المنشآت الاقتصاديّة بموجب قانون الدفاع، أدّى بطبيعة الحال إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2020، وبالتالي تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن إلى 1,3%، مقارنة بـ 2,0% في الربع الأول من عام 2019، وفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي في شهر تشرين الأول الماضي.

وتوقّع البنك الدولي انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 5,5%، إضافة إلى ارتفاع الدين العام الإجمالي على مدى السنوات الثلاث المقبلة، ليصل إلى 115,2% من الناتج المحلي الإجمالي، بواقع 113,5% في العام الحالي، و114,1 في العام المقبل، وصولاً إلى 115,2% في عام 2022. وكذلك توقّع ارتفاع معدّل البطالة، التي كانت قد بلغت نسبة 23%، وفقًا لدائرة الإحصاءات العامّة الأردنيّة. وبالتوازي مع فرض حظر التجوّل، قرّرت الحكومة الأردنيّة وقف العمل بمعظم القطاعات الاقتصاديّة، والتي تسمح فيها بالحركة خلال النهار، باستثناء أيّام الجمعة.

> الغالبيّة العظمى من الفلسطينيّين في الأردن يعيشون خارج المخيّمات، ويتمتّعون بالجنسيّة الأردنيّة

قرار حظر التجوّل الشامل، الذي أفضى إلى إغلاق مختلف المنشآت الاقتصاديّة بموجب قانون الدفاع، أدّى بطبيعة الحال إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2020، وبالتالي تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن إلى 1,3%، مقارنة بـ 2,0% في الربع الأول من عام 2019، وفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي في شهر تشرين الأول الماضي.

وتوقّع البنك الدولي انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 5,5%، إضافة إلى ارتفاع الدين العام الإجمالي على مدى السنوات الثلاث المقبلة، ليصل إلى 115,2% من الناتج المحلي الإجمالي، بواقع 113,5% في العام الحالي، و114,1 في العام المقبل، وصولاً إلى 115,2% في عام 2022. وكذلك توقّع ارتفاع معدّل البطالة، التي كانت قد بلغت نسبة 23%، وفقًا لدائرة الإحصاءات العامّة الأردنيّة. وبالتوازي مع فرض حظر التجوّل، قرّرت الحكومة الأردنيّة وقف العمل بمعظم القطاعات الاقتصاديّة، والتي تسمح فيها بالحركة خلال النهار، باستثناء أيّام الجمعة.

الأردن بالتداعيات الاقتصاديّة لجائحة كورونا كان متباينًا، وفقًا لاختلاف القطاعات التي يمارسون فيها نشاطهم الاقتصادي. ففي الوقت الذي لم تتأثر فيه بعض القطاعات، كالصحّة، والصناعات الدوائيّة، والمدارس الخاصّة (التي استوفت كامل رسومها الدراسيّة رغم إقرار سياسة التعليم عن بعد)، تدهورت مؤسّسة الضمان الاجتماعي، أو من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، التي امتنعت عن تقديم أيّة مساعدات للمخيّمات الفلسطينيّة في الأردن في ما يتعلّق بتداعيات الجائحة.

لكن الغالبيّة العظمى من الفلسطينيّين من سكان المخيّمات، إلى جانب «الشرق أردنيّين»، كان قطاع الحرف والمهن الحرّة، أو ما اتّفق على تسميته القطاع غير المنظّم. مدير مركز الفنيدق للدراسات الاقتصاديّة والمعلوماتيّة، أحمد عوض، أكّد في أكثر من محطّة أن العاملين في هذا القطاع تضرّروا بشكل كامل من الإجراءات الحكوميّة، في حين أن العاملين في القطاع العام لم يتأثّروا إلا بقرار وقف صرف العلاوات، حيث بقيت رواتبهم مستمرّة خلال فترة الحظر.

وأكّد عوض أن اللاجئين من أبناء غزة في الأردن، الذين لا يحملون الجنسيّة الأردنيّة، كانوا الأكثر تضرّرًا على الإطلاق، حيث لم يحصلوا على أيّة مساعدات، سواء من الدولة الأردنيّة، التي قدّمت بعض المساعدات لمواطنيها عبر مؤسّسة الضمان الاجتماعي، أو من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في أبوابها، خاصّة في قطاعات: السياحة، والنقل، والمطاعم، والمقاهي، ومحلات الألبسة. إلا أن القطاع الأكثر تضرّرًا، والذي تعمل فيه غالبيّة الفلسطينيّين المترتّبة خلال فترة الحظر الشامل، لم يثبت عدم قدرته على السداد، غير أن ترك مسألة «تقدير» عدم القدرة للبنوك أدّى إلى عدم الالتزام تمامًا بهذا «التوجيه»، في أيّة حال، تأثّر الفلسطينيّين في وقد أصدرت الحكومة عدّة أوامر دفاع لضمان استدامة العمل في هذا القطاع، بحيث الزمت كل المنشآت الاقتصاديّة التي لم يتوقّف عملها كليًا بالاستمرار في دفع رواتب العاملين لديها بنسب تراوحت ما بين 50-75%، قبل أن تقرّر أخيراً إطلاق برنامج «استدامة»، الذي خصّص له مبلغ 200 مليون دينار أردني، لمساندة القطاعات الأكثر تضرّرًا، حيث تتحمّل الحكومة جزءًا من النفقات المتعلّقة برواتب الموظّفين، الذين باتوا يحصلون على رواتبهم كاملة.

رغم هذا، فإن الإجراءات الحكوميّة المعلنة لضمان استدامة العمل في القطاع الخاص، لم تحل، خاصّة في بداية الأزمة، دون تعرّض كثير من العاملين في هذا القطاع لانتهاك حقوقهم، تحت عنوان الآثار الاقتصاديّة للجائحة. المرصد العمّالي، التابع لمركز الفنيدق للدراسات الاقتصاديّة والمعلوماتيّة، كشف في تقرير أصدره بعنوان: «انتهاكات بالجملة ضدّ العاملين والعاملات خلال إجراءات مكافحة فيروس كورونا» عن تلقّيه 406 شكاوى خلال الأسبوع الممتدّ من 25 آذار إلى 2 نيسان. 64% من هذه الشكاوى تتعلّق بعدم دفع رواتب العاملين، و20,7% منها تتعلّق بالفصل من العمل أو الإجبار على تقديم الاستقالة. وعودة إلى واقع القطاعات التي لم تتأثر سلباً بتداعيات جائحة كورونا، تجدر الإشارة إلى تصريحات رئيس غرفة صناعة الأردن، المهندس فتحي الجغبير، الذي قال خلال اجتماع للمجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية في شهر تموز الماضي، إن «أزمة كورونا قسمت القطاع الصناعي إلى أجزاء، مبيّنًا أن 60% من هذا القطاع شهد ازدهاراً». كذلك كشفت تصريحات حكوميّة في أكثر من محطة عن زيادة الطاقة الإنتاجيّة للصناعات الدوائيّة (التي يتخرط فيها المكوّن الفلسطيني بنسبة جيّدة) إلى ما مكّنها من استيعاب متطلّبات الأسواق الخارجيّة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

العربي الجديد
ملحق فلسطين
الأحد 27 ديسمبر/ كانون الأول 2020 م 12 جمادى الأول 1442 هـ
العدد 66 السنة السابعة
Sunday 27 December 2020

بالصورة

لم تكن مواجهة الهيئات الفلسطينية الرسمية لجائحة فيروس كورونا المستجد، مختلفة عن باقي دول العالم، إلا أن الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وعراقيل الاحتلال في الضفة الغربية والقدس، فاقمت من صعوبات مواجهة المرض

أجواء كورونا خيمت على أعياد الميلاد في بيت لحم (جعفر اشتية/فرانس برس)

فلسطين وكورونا

سجلت مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة نحو 144 ألف إصابة بفيروس كورونا المستجد منذ بدء الجائحة ولغاية الآن، ووصل عدد الوفيات الذي تجاوز 1350 شخصا، ورغم اتباع الهيئات الفلسطينية الرسمية الأدوات والأساليب المتبعة في مختلف دول العالم لمواجهة الوباء، إلا أن الحضور الإسرائيلي في المعادلة فاقم من خطر الجائحة نتيجة الإجراءات التي تفرضها والتي تعرقل سبل مواجهة كوفيد-19، فضلاً عن تجاهل انتشار الفيروس في زنازين الأسرى الفلسطينيين.

ولقد اتهمت وزيرة الصحة الفلسطينية، مي الكيلة، مرارا السلطات الإسرائيلية بإتلاف مسحات خاصة بفيروس «كورونا»، بسبب عرقلة إجراءات دخولها من الأردن إلى فلسطين، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، فضلا عن عرقلة إدخال أجهزة الفحص الخاصة بالفيروس، بحجج عدة منها وقف التنسيق الأمني الذي أعيد العمل به أخيرا عقب الإعلان عن فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بانتخابات الرئاسة الأميركية.

الأوضاع في قطاع غزة كانت أكثر قتامة، مع نفاد المسحات أكثر من مرة، ونذر انهيار القطاع الصحي، الذي حذر منه المدير في وزارة الصحة الفلسطينية إياد أبو كرش والذي طالب بضرورة التدخل الدولي من أجل تقديم المساعدات الطبية. ولا يوجد في قطاع غزة الذي يصل عدد سكانه إلى نحو مليوني فلسطيني سوى 150 سريرا فقط لاستقبال الحالات الحرجة المصابة بفيروس كورونا.

ويعد القطاع مكانا مثاليا لانتشار الفيروس، كون الكثافة السكانية هناك تبلغ 5328 شخصا للكيلومتر المربع، كما أن القطاع يحتاج لنحو 120,000 وحدة سكنية جديدة، حسب ما أعلنه نائب وزير الإسكان ناجي سرحان، ما يعني أن الوحدات السكانية الحالية تعاني من كثافة الساكنين بمعدلات أعلى بكثير من دول العالم، الأمر الذي يساعد على انتشار الفيروس. كما أن الوضع الاقتصادي العام المتردي لكثير من المواطنين يزيد من صعوبات مواجهة فيروس كورونا، فنسبة البطالة وصلت إلى 82 في المائة بسبب الوباء وبحسب مدير اتحاد النقابات في قطاع غزة، سامي العمسي، فإن هناك نحو 160,000 شخص فقدوا وظائفهم وأعمالهم بسبب الفيروس.

وهناك نحو 13,000 شخص يتلقون رواتبهم من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، علما أن الوكالة تعاني من نقص في التمويل جراء القيود التي فرضتها إدارة الرئيس الأميركي الخاسر في الانتخابات دونالد ترامب. ما يستدعي تدخلا دوليا بتقديم التمويل والمساعدات الطبية اللازمة لمساعدة الفلسطينيين على مواجهة الجائحة.

(العربي الجديد)

احتجاجات فلسطينية ضد إقامة بؤرة استيطانية جديدة قرب سلفيت (جعفر اشتية/فرانس برس)

تعاني المستشفيات الفلسطينية من نقص في المسحات وأدوات الفحص (عبد زقوت/الأناضول)

لجات الهيئات الصحية للإغلاقات في محاولة للحد من انتشار الفيروس (مجدي فتحي/Getty)

اصبحت الشوارع في غزة خالية (مصطفى حسونة/الأناضول)

تفاقمت الأزمات الاقتصادية بعد جائحة كورونا (حازم بدر/فرانس برس)

قراءة عن الداخل والشتات

ماجد عزام

أعتقد أن من الصعوبة بمكان شرح وفهم الواقع الاقتصادي للفلسطينيين في الداخل والشتات دون أخذ الواقع السياسي بالاعتبار. والحقيقة أن الواقع الاقتصادي السيئ هو نتاج مباشر للواقع السياسي السيئ، وحتى البائس وغير المسبوق في التاريخ الفلسطيني الحديث.

يمكن الحديث عن معطى سياسي عام يؤثر مباشرة وبشكل كبير بالواقع الاقتصادي الفلسطيني، ثم عن معطيات فرعية تتعلق بالتوزع الجغرافي للفلسطينيين بين غزة والضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948، والشتات الذي يمكن تقسيمه أيضاً بين شتات قديم بمخيمات اللجوء في سورية ولبنان، وجديد في التجمعات الفلسطينية الناشئة في أوروبا وأميركا الشمالية والجنوبية.

المعطى العام يتمثل بالانقسام السياسي الفلسطيني غير المسبوق أيضاً والناتج من غياب المرجعية أو الإطار القيادي الفلسطيني الأعلى المفترض أن يضع الاستراتيجيات العامة ويشرف على حياة الفلسطينيين بجوانبها المتعددة في أماكن وجودهم المختلفة، بما فيها الجانب الاقتصادي طبعاً.

في التفاصيل، يمكن الإشارة إلى تداعيات اقتصادية هائلة لغياب المرجعية والقيادة الموحدة على التجمعات الفلسطينية المختلفة بالداخل والشتات، والبداية بغزة حيث الأوضاع الاقتصادية الأكثر كارثية وبؤساً بين التجمعات كافة، ونسب الفقر والبطالة تعتبر الأعلى عالمياً، لدرجة أن أربعة أخماس السكان يعتمدون على المساعدات «الغذائية» الإنسانية والإغاثية من قبل الأمم المتحدة ومنظمات خيرية أخرى، حتى باتت غزة مكاناً غير قابل للعيش، حسب تقدير رسمي للأمم المتحدة.

تعاني غزة حصاراً ثلاثياً وعقوبات اقتصادية لتحصيل وجني مكاسب سياسية من قبل أطراف الحصار الثلاثة: الاحتلال الإسرائيلي والنظام المصري وقيادة السلطة في رام الله التي تدعي شرعية بل حصرية تمثيلها للفلسطينيين.

يربط الاحتلال أي تخفيف للحصار وتحسين الواقع الاقتصادي بتقديم حماس وسلطة غزة تنازلات سياسية تتعلق بالتهدئة، رغم أنها واقعة فعلاً بحيث باتت هي القاعدة والتصعيد بمثابة الاستثناء طوال السنوات السابقة، وأخيراً وصل الابتزاز الإسرائيلي إلى حد استغلال التدهور الاقتصادي بظل جائحة كورونا لدفع حماس إلى القبول بصفقة تبادل أسرى لا تلبي الحد الأدنى المقبول فلسطينياً، وفق السوابق التاريخية المماثلة.

وفي ما يتعلق بغزة أيضاً، فإن تفاهمات التهدئة كانت دائماً اقتصادية الطابع بإطار سياسي. وعلى سبيل المثال، فإن آخر تفاهم جرى التوصل إليه بوساطة مشتركة للنظام المصري والأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 تحدث عن ثلاث مراحل تتضمن إقامة مشاريع اقتصادية متدرجة الحجم، وصولاً إلى إعادة بناء المطار والميناء، وبالتالي إلى رفع نهائي للحصار مقابل تهدئة طويلة المدى.

أمر مماثل يمكن قوله عن نظام السيسي الملتزم تماماً سقف السياسة الإسرائيلية وانخراطه في الحصار عبر منع إدخال المساعدات أو استخدام معبر رفح لغايات اقتصادية، هدفها الأساسي ابتزاز حماس وسلطة غزة لالتزام الشروط الإسرائيلية للتهدئة، إضافة إلى مساعدة النظام أمنياً في حربه اليائسة والخاسرة والغاشمة ضد داعش وسيناء وأهلها بشكل عام. سلطة رام الله انضمت إلى الحصار بذهنية مماثلة، وفرضت عقوبات اقتصادية صارمة طاولت حتى موظفيها.